

الرأسمالية المصرية والتطورات الاجتماعية التي عاشتها مصر. وقسم يختلف مع سياسته التي سمحت المجال للاقطاعيين والرأسماليين الكبار الذين استحوذوا على الاقتصاد المصري، في حين كانت مصر تغرق في ديونها يوماً بعد آخر!!

(٤) التحديث في تونس الحسينية

١ / ركيزتان اساسيتان في الاقليمية التونسية:

(١) الجيش التونسي: كان عدد افراده قرابة ثلاثين الف جندي، ويتكون اساساً من العناصر المحلية بعد ابعاد طائفة الانكشارية سنة ١٨١١ م. وكان يتوزع كالآتي: - عشر فرق من المشاة متكونة من المزارقية والمخازنية المنتشرة في الارياف والمناطق الاستراتيجية. وكانت مسؤوليات هذا الجيش تشمل الحفاظ على الامن. وكان تنظيمه قديماً. ولم تكن السلطة الحسينية تدفع رواتب مالية للقبائل العسكرية، بل كانت تعفيها من الضرائب وتقدم لها بعض الخدمات مقابل خدماتها العسكرية. هناك ايضاً اربع فرق للمدفعية، تتحرك في الموانئ الكبرى والمدن الواقعة على الحدود، ففي عام ١٨٤٠، يؤسس الباي التونسي مدرسة عسكرية لتكوين ضباط المدفعية، ويعين فيها ضباط مدرسين يستقدمهم من فرنسا وانكلترا وتركيا. وهناك ايضاً فرقة الخيالة الموجودة في تونس والقيروان وغيرها، ويرأسها اربعة اغوات. وهناك الفرقة البحرية التي تؤلف الاسطول التونسي الذي كان في نمو وانتعاش نتيجة ازدهار حياة المقاومة البحرية المتوسطة، كان اسطولاً عظيماً في السابق، ولكن في القرن الثامن عشر تدهورت اوضاع القرصنة، ومعها تقلصت هيبة الاسطول البحري التونسي، وقل عدد السفن، اذ اصبح يضم (١٢) باخرة حربية فقط ترابط في ميناء حلق الوادي حيث مقر البحرية التونسية ودار صناعة السفن.

(٢) الموارد المالية: ابتداء من القرن التاسع عشر كانت الموارد تأتي الى الدولة من الضرائب المجبأة من السكان افراداً وقبائل. وقد تعددت الضرائب، وازداد حجمها بسبب عوامل عديدة من بينها؛ وانكماش عمليات القرصنة. وتجارة الرقيق والاصلاحات العسكرية ونفوذ الشركات الاجنبية - الاوربية في معظم المدن التونسية. وقد أدى نفوذ الشركات الاوربية الى ارتفاع الاسعار، كذلك الحروب التي خاضتها الدولة التونسية ضد الدول المجاورة، وكذلك الانتفاضات المحلية.

وقد كانت هذه الحروب المتكررة مصدراً رئيساً في نمو الضرائب حجماً وعداداً وكانت تلك الضرائب تنقسم الى ضرائب دينية (= زكوات + عشور ... الخ)، وضرائب رسمية اخرى (= كمارك ومكوس وهدايا واثاوات ... الخ) ومن بين الضرائب غير المجبية هي ضرائب عينية. كان يدفعها كل الاشخاص عدا الموظفين ورجال عام ١٨٦٤ م. ومن اهم الضرائب الاخرى: ضريبة الماشية، وضريبة القانون والضيافة والدية.. وقد كانت هذه الضرائب المتنوعة المتعددة سبباً في نشوب الانتفاضات التي تأججت في المجتمع التونسي، واشتركت فيها فئات عديدة من السكان: الفلاحون الفقراء والتجار الصغار واصحاب الحرف والمهن.. وكانت السلطة متمكنة دوماً من القضاء على تلك الحركات والتمردات.

٢ / المدن التونسية والعلاقات التجارية (= المبادلات) :-

كان للمدينة دور مهم في تاريخ المغرب العربي، وقد اهتم ابن خلدون بذلك وعبر عن ظاهرة تاريخية قائمة على اساس ثنائي من نظام المعاش: (الحضر) وهم سكان المدن واحوازها، و(البدو) وهم سكان الارياف والصحارى. وقد كانت وظائف المدينة تختزل بالآتي:

وظائف سياسية — قوى عسكرية — علاقات اقتصادية — وحدات اجتماعية

ومن ابرز المدن التونسية: القيروان / تونس / بنزرت / الكاف / صفاقس / سوسة وغيرها. وكانت مدينة الكاف مدينة عسكرية في حين كانت تونس عاصمة سياسية... اما حلق الواد فمينا استراتيجي، في حين تحلت عدة من المدن التونسية لانها تمتلك علاقات اقتصادية متطورة، وخاصة في المبادلات التجارية للحبوب والجلود والشموع والاصواف والخيول.. الخ وقد انتشرت في المدن التونسية كثير من المعامل وورشات بناء السفن والمطاحن ومعامل سك النقود.. وقد كان الباي يجني اموالاً ضخمة من حقوق الاحتكار، مثل: احتكار صيد المرجان والذي سلمه الى شركة فرنسية، كما سلم احتكار تجارة الاصواف الى شركة يهودية تدعى (لامبروزو) - واصلها عائلة كانت تستورد الاصواف من اسبانيا لصناعة الغزول التونسية -، وكان هناك عائلات حضرية تونسية تمارس التجارة من قديم، وتملك عدداً من المعامل والمعاصر (للزيوت) والمحازن.. وكانت هذه الفئة الارستقراطية تمتلك وظائف سياسية بارزة.

نوعان من التجارة تتميز بهما تونس، هما:

١- التجارة الداخلية: كانت ضعيفة جداً بسبب هيمنة الاقتصاد الحليبي، وكان الفائض يدفع الى الدولة على شكل ضرائب.. فضلاً عن مسعى الدولة المبرقش ووسائل النقل، ناهيك عن ان المسالك البرية كانت غير مأمونة. اما المبادلات بين المدن الكبرى فشملت الحبوب والزيوت والخضر والفواكه.. أما حجم المبادلات بين القرى فكانت ضعيفة جداً اقتصرت على التمور والماشية ومنذوجات البده الرحل... واغلبها مقايضة (Troc).

٢- التجارة الخارجية: كانت ذات قيمة بارزة، وقد سيطرت على جوانب كبيرة منها. الجاليات الاجنبية فرنسية وانكليزية على نحو خاص. كما وسيطرو اليهود على تجارات خارجية سيطرة تامة، مما أدى الى عدم تكوين طبقة تجارية محلية نامية، واحياناً مع المشرق العربي وتركيا، اذ كانت الاسفار منظمة الى ليبيا ومنها الى مصر والشرق، أو الى تركيا عن طريق البحر المتوسط. كانت الواردات متمثلة بالماشية والملابس والعبود.. أما الصادرات فكانت تتمثل بالاقمشة والزيوت والجلود وصناعات متعددة.

٣ / العلاقات الدولية والتطورات الداخلية:-

لقد تعرضت تونس الى صراع بين فرنسا وبريطانيا من اجل السيطرة عليها.. وكان صراعاً ضارياً يتأتى بدوافع استراتيجية واقتصادية بحتة، فهناك السوق التونسية الثرية، والحصول على الموارد الطبيعية، وفتح طرق للمواصلات، وتجهيز الموانئ والمراكز الاستراتيجية بالوسائل والمحطات.. فضلاً عن السيطرة السياسية على تونس البايات الذين قاموا ببعض الاصلاحات التي فسحت المجال امام التدخل المصرفي - الاوروبي.

كانت حاجة تونس كبيرة للتغييرات الجوهرية التي تتفق وروح العصر، وخاصة الجيش والدولة... وكان الباي احمد ١٨٣٧-١٨٥٥م، ثاني المصلحين التوانسة بعد حموده باشا، وكان من المعجبين بناپليون بوناپرت وانجازاته... وقد صرف مبالغ كثيرة في تحديث الجيش واعادة تنظيمه وتدريبه على يد خبراء اوربيين (وكان هذا من ابرز المخاطر التي مورست في كثير من اقاليم الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر).. كما وصرفت اموال الخزينة من قبل وزير

الباي واسمه مصطفى الخازندار الذي بقي في السلطة على مدى اربعين سنة، ولازدياد النفقات، اضطرت الحكومة الى رفع الضرائب، وطلب القروض .

ازدادت المصروفات على مظاهر البذخ دون تطوير وسائل وقوى الانتاج في البلاد واستخدم الجيش كاداة لقمع الانتفاضات الشعبية، وعلى أية حال فان ما حدث من تغييرات في بنية الجيش لم تكن مثمرة أبدا، ولا سيما في مسألة التسلح اذا اشترى الباي من الانكليز والفرنسيين اسلحة وذخائر فاسدة، مما زاد من استياء الشعب التونسي، وعبر عن رفضه في غوليت وتونس وباجه، كما واضطلع المستشارون الاوربيون بدور خطير في التجسس والتنكيل بالاقتصاديات التونسية، وجعل تونس تكابد مشكلات عدة مع البنوك الاوربية .

وعند اصدار الدولة العثمانية خطى شريف همايون في عام ١٨٥٦م اصدر الباي محمد باشا ١٨٥٥-١٨٥٩م «عهد الامان» الذي أوضح واعاد فيه الاساسيات التي طرحها العثمانيون في كل من خطى شريف كولخانة عام ١٨٣٩م، وخطى شريف همايون عام ١٨٥٦م، نادى «عهد الامان» بالمساواة امام القانون دون النظر الى التبعية الدينية ونادى بحرمة الممتلكات والاموال. وفي عام ١٨٥٨م، تأسس المجلس البلدي في مدينة تونس .

وفي عام ١٨٦١م، أعلن الباي محمد الصادق ١٨٥٩-١٨٨٢م «الدستور التونسي» ونص على تأسيس مجلس اعلى أو هيئة استشارية عليا، فضلا عن انشاء مرافق خدمية كبرى كتصميم مشروع سكك الحديد والتلغراف، وبناء الموانئ والسفن، واعادة نظام الضرائب وتنظيم الجيش. وكان نصيب الانكليز كبيرا في الحصول على ايزات خاصة. وفي ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٨٦٣م وقعت معاهدة انكليزية - تونسية لتتنص على تلك الامتيازات بصيغة قانونية. وقد كان الفرنسيون قد حصلوا على امتيازات من نوع آخر طبقاً للمعاهدة الفرنسية - التونسية المبرمة عام ١٨٢٤م، كما استطاعت فرنسا ان تحصل عام ١٨٧١م على مرسوم اصدره الباي، كسب الرعايا الفرنسيون فيه على حقوق لهم في شراء الاراضي في تونس، ومن ثم منحت مثل هذه الامتيازات للرعايا الطليان والنمساويين والبروسيين .

لقد دخلت تونس حالة من الضعف الاقتصادي بتغلغل الرأسمال الاجنبي كما حدث في كل من تركيا ومصر... فوقع الحكام الثلاثة: سلطان تركيا وخديوي مصر وباي تونس في ازمان متشابهة سواء في التبعية وفرض الهيمنة الاوربية

عندما لجأ الثلاثة الى البنوك الاوربية للحصول على القروض بملايين الفرنكات، وساءت الاوضاع الاقتصادية والمالية بحلول الافلاس المالي بحكومة الباي عام ١٨٦٧م، أي قبل ثماني سنوات من افلاس تركيا العثمانية ومصر الخديوية .

٤ / خير الدين باشا التونسي وانجازاته :

يعد خير الدين باشا التونسي من ابرز الشخصيات التونسية في القرن التاسع عشر، وواحداً من الرجال الذين ارتبطت الحياة الاصلاحية بهم... انه مملوك جركسي كان احمد باي الحسيني حاكم تونس قد اشتراه، وتربى تربية خاصة، ولا مكاناته تقلد عدة مناصب سياسية مهمة في تونس، وقد أوفد الى باريس عام ١٨٥٢م، فبقي فيها اربع سنوات، عاد الى تونس، فتولى الوزارة وقام باصلاحات جديدة ومهمة في الادارة والتعليم والصحة والاقتصاد... وساهم في ادخال المناهج والنظم الاوربية الحديثة الى الدولة التونسية، اذ كان عضواً في اللجنة التي وضعت واصدرت «عهد الامان» عام ١٨٥٧م في عهد الباي محمد الصادق... ثم تولى الوزارة الاولى أو رئاسة الوزراء عام ١٨٧٠م، فاتم اصلاحاته اذ انشأ أول محجر صحي في تونس العاصمة، وحدث ادارة جديدة للوقفيات والحبوس العامة... وقام بتوزيع اراضي الدولة على صغار الفلاحين، وأخذ يشجعهم كثيراً على زراعة الزيتون والنخيل، واعفاهم من الضرائب.. فضلاً عن اصلاحات اخرى..

لقد استفاد خير الدين من ثقافته المستنيرة في سياسته، وخاصة للفترة ١٨٧٣-١٨٧٧م واكمل باصلاحاته اصلاحات من سبقه من البايات . وخلال السنوات الاربع التي بقي فيها وزيراً أولاً، وعلى رأس حكومة تونس ثانياً.. وعمل على تنفيذ برنامج اصلاحات كان قد اوضعها بكل جلاء في كتابه القيم المشهور: «أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك» الذي نشره لأول مرة سنة ١٨٦٧م، وهي السنة التي عانت تونس خلالها من الافلاس .

تطرق خير الدين في كتابه الى اهمية التنظيمات العثمانية، ودحض المقولة السائدة بأنها مخالفة للشرع والاسلام.. كما وانتقد عملية الاقتراض من اوروبا. كان الرجل مؤمناً بالخلافة العثمانية، وان الاصلاح - عنده - لا بد ان يتم في اطار عثماني. وقدم برنامجاً اصلاحياً يؤكد : ضرورة الاقتباس عن الغرب، ولكنه

يحدد: ماذا يقتبس؟ وكيف يقتبس؟ كما أكد على اصلاح نظام الحكم مؤكدا ان الشريعة الاسلامية صالحة كاملة رائعة وابدية. كما واقترح الغاء الحكم المطلق. فالظلم مؤذن بخراب العمران. كما وأنه كان ضد الدكتاتورية، وان مبدأ سلطة الخليفة لا جدال فيه، ولكن لا بد من «المشورة» لاهل الحل والعقد (= البرلمان) ، وان للوزراء والموظفين مسؤولية شريفة، والوزارة عنده يجب أن تكون وزارة تفويض لا تنفيذ.. وطالب ببناء مجتمع رأسمالي عصري اصيل يقوم على أساسيات مبدئية، هي: الحرية وحدودها، والحرية شرط لازدهار الاقتصاد...

هذا مختصر لتفكير خير الدين باشا التونسي الاصلاحى ، والذي انطلق من اساره نتيجة الوضع المتأزم بتونس، وغايته السعي الى حل هذه الازمة في اطار الوطن أولا وفي اطار الخلافة العثمانية ثانياً.

ويمكننا ان نبرز انجازات خير الدين في تونس بالآتي:

- ١- فتح الطرق وتعبيدها، وتوسيع خطوط المواصلات في البلاد التونسية كاملة.
- ٢- تحديث برامج ونظم التعليم في جامع الزيتونة في العاصمة التونسية.
- ٣- انشاء مكتبة كبيرة حديثة وعلى النمط الذي يميز المكتبات الكبرى في اوروبا.
- ٤- العمل على حل مشكلة توطين العشائر، وتخفيض الضرائب المفروضة عليها، اضافة الى تقديم الحكومة: الخدمات اللازمة لها.
- ٥- تشجيع زراعات معينة والغاء الضرائب على الاراضي الزراعية.
- ٦- تأسيس نظام جديد للاوقاف والتجارة والضرائب والمالية.
- ٧- تأسيس المدرسة الصادقية التي كانت على نمط مدارس الليسية (= الثانوية) الفرنسية^٩.

* راجع: خير الدين التونسي، اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك، تحليل وتحقيق. د. المنصف

الشنوفي، ط ٢، تونس / الجزائر، ١٩٨٦. وانظر ما كتبه كل من:

C.A. Micaud, L. C. Brown, Cl. moore, Tunisia: The Politics of modernization, New York, 1964.

ايضا: سليمان مصطفى زبيس، آثار الدولة الحسينية بالقطر التونسي، تونس، ١٩٥٥.